

تداعيات وتأثيرات جائحة كورونا على الدول المغاربية الجزائر والمغرب

-دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية والاجتماعية والإجراءات المتخذة-

The repercussions and effects of the Corona pandemic on the Maghreb countries, Algeria and Morocco - an analytical study of the economic and social impacts and the measures taken -



د / بوبصلة أمينة

جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

aminabou22@outlook.fr

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/14

تاريخ الارسال: 2023/09/30

ملخص: تهدف الدراسة إلى البحث عن أسباب انتشار فيروس كورونا من خلال دراسة لبداءات ظهوره وتفشيهِ وصوله إلى الدول المغاربية، بعدها سنحاول تقييم آثار وتداعيات جائحة كوفيد19 على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية في المنطقة المغاربية، سنتطرق بعدها إلى أهم السياسات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الحكومات المغاربية للتقليل من تداعيات هذه الجائحة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، التداعيات، الانعكاسات، الاقتصادية، الاجتماعية، الدول المغاربية

Abstract:

The study aims to search for the causes of the spread of the Corona virus through a study of the beginnings of its appearance, spread, and arrival in the Maghreb countries. After that, we will attempt to evaluate the effects and repercussions of the Covid-19 pandemic on the economic, social, and structural systems in the Maghreb region. We will then discuss the most important economic policies and measures and Social measures taken by Maghreb governments to reduce the repercussions of this pandemic

key words: The Corona pandemic, repercussions, economic and social repercussions, the Maghreb countries

مقدمة:

كشفت جائحة كورونا عن تصدعات ومكامن ضعف هيكلية عميقة في العديد من المؤسسات والاقتصاديات، فقد أدى انتشار الوباء إلى تفاقم العديد والتحديات التي كنا نواجهها منذ سنوات طويلة كال فقر والبطالة والتهميش واللامساواة والتفاوت الاجتماعي وقضايا الحوكمة... وغيرها من القضايا التي تعتبر مثيرة للقلق في الدول المتخلفة مثل الدول المغربية.

إن الصدمة التي أحدثها فيروس كورونا على الدول المغربية، كانت كبيرة ومزدوجة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث ظهرت في خضم ذلك العديد من التداعيات والآثار السلبية كانهض إيرادات بعض الدول من قطاع السياحة-كالمغرب وتونس- وتراجع الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة إضافة إلى توقف الكثير من المؤسسات والشركات والتي أدت إلى تسريح عمالها وفقدانهم لوظائفهم إما نتيجة تدابير الإغلاق الجزئي أو الكلي الذي اتخذته المؤسسات للتقليل من انتشار الفيروس في وسط العمال والموظفين...

-أسباب ودوافع اختيار الموضوع: إن السبب الذي جعلنا تختار هذا الموضوع هو وأن الأزمة الصحية التي اجتاحت العالم كله جعلت من الدول المتقدمة والمتخلفة تدق ناقوس الخطر والجزائر والمغرب على غرار هذه الدول عاشت انتشار الفيروس والذي كانت له تداعيات كبيرة على صحة الإنسان وحياته وبالتالي، البحث في موضوع الساعة يجعلنا نحن كباحثين نحاول الإلمام بأهم معطيات الموضوع ومعرفة آثاره وانعكاساته وبالتالي الخروج بتوصيات ومقترحات تخدمنا كباحثين وطلبة.

-الإشكالية: ما هي الآثار والانعكاسات التي خلفتها الأزمة الصحية العالمية-كوفيد19- على دول المغرب العربي؟

-أو بعبارة أخرى: كيف أثرت تداعيات كورونا على النظم الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية في

بلدان المغربية؟ وما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول المغربية لمواجهة تفشي فيروس كورونا ؟

-منهج التحليل المعتمد: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وهذا من أجل وصف الظاهرة المراد دراستها وصفا يوضح خصائصها، أما التحليلي فيعطيها وصفا تحليلي وكميا نوضح من خلاله حجم هذه الظاهرة ودرجة ارتباطها بظواهر أخرى، وعليه ارتأينا أن هذا المنهج هو المناسب لدراسة فيروس كورونا وتداعياته على الدول المغربية.

-الفرضيات المعتمدة:

-إن تعامل الدول المغربية مع أزمة كورونا -كوفيد19- بإجراءات وتدابير احترازية ساهم في تخفيف حدة الأزمة.

-كلما زاد انتشار وتفشي فيروس كورونا في الدول المغربية، كلما اتسع نطاق تداعياته وتأثيراته السلبية على جميع المجالات.

-أهداف المقال العلمي: إن الأهداف التي يمكن أن نحققها في دراستنا لموضوع تفشي فيروس كورونا وتداعياته على الدول المغاربية -التداعيات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية مع التطرق إلى أهم الإجراءات والتدابير المتخذة للتقليل من الآثار السلبية لهذه الجائحة هي:

- 1-الإحاطة بالمفهوم العام لفيروس كورونا.
- 2-التأثيرات والانعكاسات التي خلفتها جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية للدول المغاربية.
- 3-الاستجابات والتدابير التي اتخذتها حكومات الدول المغاربية للتقليل من التداعيات السلبية وكذا لمواجهة تفشي هذا الفيروس.
- 4-محاولة التوصل إلى نتائج ملموسة وواقعية أي هل هناك رؤية مستقبلية من طرف الدول المغاربية من أجل اخذ احتياطاتها في مثل هذه الأزمات.

-تقسيم العمل: تم تقسيم العمل إلى ثلاث محاور هي كالتالي:

-دراسة سيرورة تفشي أزمة كورونا -كوفيد19-

-التداعيات والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا على الدول المغاربية.

-دور الحكومات المغاربية في مواجهة أزمة كورونا-دراسة لفعالية السياسات والإجراءات المتخذة.

-استنتاجات.

1. دراسة سيرورة تفشي أزمة كورونا-فيروس كوفيد19-.

تمهيد: نتطرق في هذا المحور بداية ظهور فيروس كورونا في العالم، ثم التعريف العلمي للفيروس من خلال أعراضه وخصائصه وتأثيراته السلبية على صحة الإنسان.

2.1 بدايات انتشار الفيروس:

تمهيد: عادة ما تعرف الأزمات الصحية، على أنها أحداث تمس بشكل حقيقي أو احتمالي عددا كبيرا من الأشخاص وتؤثر على حالتهم الصحية، قد تصل إلى درجة ارتفاع عدد الوفيات بشكل ملحوظ، وهي أيضا خاضعة للاختصاص الداخلي لكل دولة، حيث أن أي تقاعس في تفعيل إنذار مبكر بشأنها قد يتسبب في فضيحة صحية، كما أن هذه الأزمات تتخذ عدة أشكال: جائحة، أوبئة، مشاكل العدوى الحيوانية أو الطبية أو أزمة الأدوية أو اللقاحات الملوثة والمعدية، أو تلك الناتجة عن كوارث طبيعية (زلازل-فيضانات...)، أو عن أحداث استثنائية (تلوث المياه أو الجو)، أو أزمات غذائية. وانطلاقا من ذلك يشكل فيروس كورونا المختصر بكلمة " كوفيد19 -باعتباره مرضا تنفسيا حادا أزمة صحية فريدة من نوعها، انتقلت بشكل جد متسارع فاق قدرات الدول وحدودها، باعتبار أنه كان من الضروري إطلاق إنذار حول التهديد الجسيم الذي ينطوي عليه انتشاره من جراء تنقل الأشخاص وحركة الهجرة عموما وحتى السلع عبر وسائل النقل الدولية، (ساسي، 2020، صفحة 155)، لقد بدأت الحديث عن فيروس في نهاية شهر

ديسمبر 2019 بالصين، بعد أن أبلغت منظمة الصحة العالمية عن حالات التهاب رئوي غير معروف تم اكتشافه في مدينة ووهان بإقليم هوبي بجمهورية الصين الشعبية وحدد من السلطات الصينية في 07 جانفي 2020 على أنه الفيروس التاجي covid19 السبب في هذه الالتهابات، لتعلن منظمة الصحة العالمية بتاريخ 31 جانفي من السنة نفسها أنه حالة طوارئ عمومية تثير قلقا دوليا، (هارون، 2021، صفحة 1118)، حيث أعلن "تيودروس غبريسوس" المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا كوفيد 19 تحول إلى جائحة عالمية وذلك ابتداء من يوم 11 مارس 2020 بعد أن انتشر في أكثر من 57 دولة، حيث لخص الإستراتيجية التي يجب إتباعها لمنع انتقال العدوى في أربعة مجالات أساسية وهي الجهوية والاستعداد، كشف وحماية وعلاج، تقليل انتقال العدوى، والابتكار والتعلم. (أخبار الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية يمكن وصف كوفيد 19 بأنه جائحة، ، 2020).

والجائحة في أقصى درجات الانتشار هي التي قد تصل إليها عدوى في دول العالم مما يعني إعلان حالة الطوارئ من الدرجة الثالثة، وحالات الطوارئ هي (بدون درجة، الدرجة الأولى حدث في بلد واحد أو أكثر مع تداعيات خفيفة، تدخل المكتب المحلي، الدرجة الثانية أكثر من بلد أو عدة بلدان تداعيات متوسطة مع ضرورة توحيد الجهود، الدرجة الثالثة انتشار واسع، تداعيات شديدة مع توحيد للجهود واستجابة مكثفة).

3.1 التعريف العلمي للفيروس:

كورونا فيروس هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تصيب الإنسان والحيوان. تسبب العديد من أنواع كورونا فيروس التهابات بالجهاز التنفسي، (كوين، 2020)، والالتهاب التنفسي الحاد الوخيم (السارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس). تم اكتشاف نوع جديد من فيروسات كورونا بعد أن تم التعرف عليه كمسبب لانتشار أحد الأمراض التي بدأت في الصين في 2019.

ويُعرف الفيروس الآن باسم "فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2"، ويُرمز إليه بـ SARS-CoV-2. ويسمى المرض الناتج عنه مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد 19). في مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) أنها صنّفت وباء كوفيد 19 كجائحة. (مرض فيروس كورونا المستجد 2019 كوفيد 19).

يمكن للفيروس أن ينتقل من شخص إلى آخر، من خلال قطرات الرذاذ الصغيرة التي تتناثر من الأنف أو الفم عند السعال أو العطس، عندما يستنشق شخص آخر هذا الرذاذ، أو يلمس سطحاً مستقر عليه هذا الرذاذ ثم يلمس عينيه أو أنفه أو فمه فانه قد يصاب بمرض كوفيد 19.

وتتراوح أعراض كوفيد 19 ما بين بسيطة إلى شديدة وقد تظهر خلال يومين إلى 14 يوما بعد التعرض للفيروس، وهذه الأعراض قد تشمل الحمى والسعال وضيق التنفس والقشعريرة والصداع والتهاب

الحلق وفقدان خاصة التذوق والشم، وهناك اعرض أخرى قد تشمل وجعا في الجسم والآلام وتعباً واحتقان الأنف أو رشحا فيه أو إسهال، وقد يسبب المرض لبعض المصابين التهاب رئوي حاد ومشكلات في القلب، وقد يؤدي إلى الوفاة، وفي المقابل فإن بعض المصابين الآخرين قد لا تظهر عليهم أعراض المرض أو أي أعراض. (جينيفر، 2020)

ما أثبتته التفشي الوبائي لفيروس كورونا المستجد، وما ترتب عنه من آثار سلبية لا تتعلق بالجانب الصحي فحسب، بل تمتد لمختلف المجالات. ويتسم هذا الوباء بنفس الخصائص المذكورة سابقا بما يجعل منه تهديدا غير تقليدي لأمننا الإنساني، وتهديدا مباشرا لوجود الإنسان والجماعات. ومع أن ظهوره لأول مرة كان في مدينة ووهان الصينية، لم يتوقع إمكانية انتقاله بسهولة نسبية إلى معظم دول العالم بهذه الطريقة المخيفة فأجبرتها على العزلة، وفرضت قيودا على حركة التنقل داخلها وفيما بينها ورغم التداعيات الإنسانية لهذا الوباء الذي خلف آلاف الضحايا والمصابين، إلا أن الأمر لم يقتصر على الوفيات والإصابات، فكانت له تداعيات أخرى اقتصادية، جيوسياسية، صحية، غذائية.. ما يجعله بالفعل تهديدا غير تقليدي للأمن الإنساني، يتطلب تكاتفا دوليا لمواجهة الآثار المترتبة عنه. (زريق، 2021)

2. التداعيات والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا على الدول

المغربية.

حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، ستسبب أزمة فيروس كورونا في حدوث ركود في بعض الدول وستؤدي الى انخفاض النم والسنواتي العالمي هذا العام الى اقل من 2.5 بالمائة، مما قد يؤدي الى حدوث عجز في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار، وتكون الدول الاكثر تضررا هي الدول المصدرة للنفط وغيرها من الدول المصدرة للسلع هذا الدول ستخسر اكثر من 1 بالمائة من نموها، اضافة الى تلك التي تربطها علاقات قوية مع الدول التي ستتأثر قبل غيرها بالصدمة الاقتصادية. (خبيرة، 2020، الصفحات 317-318) ولان دول المغرب العربي طرفا مهما في المحيط الدولي سواء ما تعلق بالجانب الاقتصادي بحيث تشكل الصين واحدة من اكبر المستثمرين في البنية التحتية في المنطقة المغربية (الجزائر وبالتجارة والسياحة بحيث تعد كل من تونس والمغرب وجهة سياحية بامتياز للسياح الصينيين والأوروبيين (زريق، 2021، صفحة 1276)، وهو ما أدى إلى تأثر هذه القطاعات الحساسة بسبب تفشي الفيروس وكانت هناك انعكاسات واضحة.

يصعب قياس الآثار الاقتصادية الحقيقية لوباء كورونا كوفيد19 في بيئة سريعة التغير، خصوصا على مستوى الإنتاج والعمالة وإنفاق المستهلكين والتجارة الدولية والأمن الغذائي والتعلم (الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-الآفاق والتحديات-،

(2020، صفحة 04). إذ نلاحظ ان جميع اقتصادات العالم تقريبا تعاني من التداعيات السلبية لتفشي هذا الوباء، وبلدان المغرب العربي على غرار دول العالم فقد تأثر اقتصادها الوطني وهذا بصورة جلية.

1.2 التداعيات الاقتصادية فيروس كورونا على الجزائر:

الجزائر على غرار الدول التي لها علاقات كبيرة مع الصين، ستتأثر بفيروس كورونا المستجد في المدى القصير والمتوسط خاصة وان الصين هي الممون الأكبر للجزائر بالسلع، فتوقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية في الصين أدى الى تداعيات اقتصادية كبيرة مست الاقتصاد الوطني الجزائر وهي: -نقص في طلب على المنتجات النفطية.

--تراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، (الأخبار المغاربية، "الرئيس تبون يدعو الجزائريين الى الانضباط لاحتواء فيروس كورونا"، 2020) فمنذ اكتشاف الفيروس وحالات الإصابة في الصين بداية 2020، هوت أسعار النفط (نفط برنت 68.90 دولار للبرميل في جانفي 2020 الى 50.5 دولار في 28 فبراير 2020)

كما هوت العقود الآجلة للنفط الخام نحو 20 دولار في البرميل في جانفي وفيفري 2020، تحسبا للتأثير السلبي على الطلب على النفط من جراء تفشي الفيروس. (رياح،، 2020) -أدى إلى خفض الإنفاق العام بنسبة 30 بالمائة.

-تقليص الاستثمار في مجال الطاقة إلى النصف لعام 2020 ليصل الى 7 مليارات دولار.

-تأجيل بعض المشروعات الاجتماعية والاقتصادية بعد تراجع حاد في أسعار النفط العالمية. كما يمكن تقييم الآثار الكمية لهذه الجائحة على بعض التوازنات الكمية وهي كالتالي:

أ-تفاقم عجز الموازنة والميزان التجاري بالرغم من تخفيض السعر المرجعي للبرميل النفط من 50 بالمائة 2020 الى 30 دولار ومن المتوقع بلوغها 10.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 (هناك توقعات سابقة عند 7.2 بالمائة بسبب هبوط لإيرادات النفط).

ب-الميزان التجاري فقد بلغت الواردات 9.12 مليار دولار خلال الثلاثي الأول لسنة 2020 وبلغت الصادرات في الفترة نفسها 7.62 مليار دولار أي بعجز قدره 1.50 مليار دولار. (تتشكل الواردات أساسا من معدات التجهيز الصناعية، مواد غذائية و سلع استهلاكية غير غذائية ومواد طاقوية ومواد التشحيم اما الصادرات فهي مكونة من المواد الطاقوية ومنتجات نصف مصنعة). (بوربة، 2021، الصفحات 205-206) كما نجد حسب مجلس الوزراء الذي اجتمع في 22 مارس 2020 فقد رافق فرض الحجر الصحي في الجزائر مجموعة من القرارات الاقتصادية ومن بينها:

* تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 مليار دولار الى 31 مليار دولار .

* تخفيض نفقات التسيير ب30 بالمائة دون المس بأعباء الرواتب.

*التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي 7 مليارات دولار.

*تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة وقيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها ما عدا المتعلقة بمناطق الظل ومستشفى خاص بمرض السرطان بالجلفة.

*الإبقاء دون المساس على النفقات المرتبطة بالقطاع الصحي والتربية.

*تكليف الشرطة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف. (هارون، 2021، الصفحات 1125-1126) وحسب قانون المالية التكميلي لسنة 2020 فإن عجز الموازنة سيرتفع إلى 16.3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي (حسب صندوق النقد الدولي -5.2 بالمائة).

كما ويشهد عجز الميزانية ارتفاعا مطردا خلال عام 2020 ليصل إلى 19.97 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان 9.32 بالمائة سنة 2019 ليصل في عام 2021 إلى 15.03 بالمائة -بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 60.97 بالمائة بعد أن كان 64.26 بالمائة في 2019، ويمكن أن يصل إلى 65.83 بالمائة عام 2021. أما أثار كورونا على قطاع التشغيل فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة خلال سنة 2020 إلى نحو 15.1 بالمائة.

كما انه سينخفض الطلب على الخدمات و السلع الاستهلاكية غير الأساسية، الاستثمارات الخاصة، في حين قد تتعطل سلسلة العرض و سيرتفع التضخم إلى 4 بالمائة عام 2020. (منه، جوان 2020، صفحة 02)

على القطاع الصناعي والاستهلاكي و الذي يعتمد بشكل كبير على المصانع الصينية و التي تعتبر المورد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية (مثلا قطاع غيار السيارات مصدره الصين، و نتيجة لغلق معظم المصانع الصينية فان هذا القطاع عرف عجزا إضافة إلى قطاع غيار الأجهزة الكهربائية و الكهرومنزلية، الهواتف و الإعلام الآلي).

انخفض الإنتاج الصناعي في القطاع العام الوطني بنسبة 6.7 بالمائة في الربع الأول لعام 2020. كما سجلت المناجم و المهن تغيرا سلبيا، بتراجع نسبته 4.8 بالمائة في الربع الأول لعام 2020 (و ينطبق الأمر نفسه على مواد البناء و صناعات النسيج حيث انخفض إنتاجها بنسبة 11.5 بالمائة) (بللعم، 2020، الصفحات 143-144).

على قطاع التجارة : على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الواردات و ضعف الطلب المحلي بدون اتخاذ مزيد من التدابير، ستنخفض الاحتياطات إلى 44 مليار دولار نهاية 2020. -تكبد شركات الاستيراد و التصدير و التوزيع الجزائرية خسائر فادحة بسبب اعتمادها على الواردات الصينية بنسبة 25 بالمائة من إجمالي الواردات 8 مليار دولار.

-تأجيل العديد من التظاهرات و المعارض (أعلنت الشركة الجزائرية للمعارض و الصادرات صافكس عن تأجيل كل التظاهرات التي كانت مقررة شهري مارس و افريل 2020، معرض البيئة و الطاقات المتجددة الدولي، المعرض الدولي للزيتون و زيت الزيتون....).

-ارتفاع أسعار الخضرة و الفواكه و المواد الواسعة الاستهلاك كالسميد بنوعيه، إضافة إلى تصاعد ظاهرة الاحتكار و المضاربة حيث تم حجز مئات الأطنان من هذه المواد. (بللعم، 2020، صفحة 145)

أما التداعيات السلبية على قطاع الخدمات فان هذا القطاع يوفر 60 بالمائة من فرص العمل و 44 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و 2.2 بالمائة من القيمة المضافة حيث يشمل هذا القطاع الخدمات المصرفية و البنكية التأمينات و الاتصالات و الانترنت و المعلومات و السياحة و النقل.

على القطاع المالي: خيمت أزمة سيولة عالية على معظم المؤسسات المالية (من البنوك إلى مكاتب البريد) 15 بالمائة في الربع الثاني (شهري جويلية و أوت زاد فيها الطلب على النقود من عام 2020) و قد قدرت نسبة العجز في السيولة من 49 بالمائة في مارس 2020 الى 55 بالمائة في شهر ماي و حسب مدير قسم التمويل و التخطيط في إدارة مؤسسة بريد الجزائر تم سحب 144 مليار دينار أي 1.1 مليار دولار في الفترة 18-28 جويلية 2020 من 22 مليون حساب جاري من 27 مليون حساب جاري مفتوح. (كحال، 2020)

على القطاع السياحي و النقل: أعلنت شركات النقل مثل الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية عن تسجيل خسائر بين 20 مارس الى 29 افريل 2020 بقيمة 288 مليون دينار جزائري في مجال نقل المسافرين و 72 مليون دينار جزائري بالنسبة لنقل البضائع (بينما بلغت نسبة الأعباء الاستثنائية المتعلقة بتغطية وسائل الوقاية 106 مليون دينار جزائري).

الخطوط الجوية الجزائرية سجلت هي الأخرى خسائر من 18 مارس إلى 30 افريل 2020 قدرت ب 16.31 مليار دينار جزائري و تتوقع أن ترتفع إلى 35 مليار دج بنهاية السنة، كما تم إلغاء أكثر من 4357 رحلة و هو ما يعادل 1.07 مليون مقعد (خسائر اهم القطاعات الاقتصادية المتضررة من وباء كورونا ، 2020). أما النقل البحري تم تسجيل خسائر قدرت ب 20 بالمائة من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل البحري (تزامن قرار الغلق و تعليق النقل البحري مع الموسم الصيفي)، و بالنسبة للبضائع سجل انخفاض بداية الحجر الصحي، لكن سرعان ما تم استأنفه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد. (بولعراس، 2020) أما على السياحة تكبد هذا القطاع خسائر و أضرار اقتصادية و اجتماعية ضخمة سواء بالنسبة للوكالات السفر أو أصحاب المؤسسات السياحية و الفندقية. حيث أعلن الديوان الوطني للإحصاء عن أرقام مقلقة من انخفاض 3.9 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي الخام في الربع الأول من عام 2020. (طرفاية، 2021، صفحة 72)

كما تزامن الغلق مع موسم العمرة ثم الحج و العطل و الرحلات داخل البلاد و خارجها و هو ما جعل أصحاب الوكالات السياحية و أصحاب الفنادق و المراقدين و المؤسسات السياحية في بظالة إجبارية. (بولعراس، 2020، صفحة 170)

(حسب وزارة السياحة فقد قدرت حجم الخسائر على النحو التالي: الفنادق الخاصة و وكالات السفر: ب27.3 مليار دج شهريا، مجمع الفنادق و السياحة و المعالجة بالمياه بنحو 2.7 مليار شهريا، أما الديوان الوطني للسياحة بلغ حجم الخسائر ب 87.6 مليون دج شهريا و الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ب31.56 مليون دج. (بللعم، 2020، صفحة 147)

1.3 التداعيات الاجتماعية: تحضي الجزائر أكثر من 41 بالمائة من السكان العاملين غير المنتمين إلى القطاع الاجتماعي، أو أكثر من 4.7 مليون شخص (67 بالمائة من العاملين في القطاع الخاص) و حسب الديوان الوطني للإحصائيات الذي أحصى إن مؤشرات الفقر في الجزائر سترتفع بحيث أن أكثر من 41 بالمائة من يصنفون في أول جزئين Quantiles الأكثر فقرا في مؤشر الثروة. أما البنك الدولي فقد قدر أن حوالي 71 مليون شخص سيقعون في برائن الفقر (حسب خط الفقر الدولي المقدر ب1.90 دولار للفرد الواحد في اليوم).

-تدهور الأوضاع يؤدي الى ارتفاع العدد الى 100 مليون شخص و ان غالبية العظمى من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي هما أكثر عرضة لمخاطر الصحة و السلامة و يفتقرون الى الحماية الاجتماعية و عرضة للمعاناة و الحوادث و المرض و نقص الرعاية الطبية. (منه، جوان 2020، صفحة 10)

2.2 انعكاسات فيروس كورونا على المملكة المغربية:

تتعدد الانعكاسات الاقتصادية المترتبة عن تفشي وباء كورونا بالمغرب، فجميع القطاعات الاقتصادية تأثرت بهذا الوباء، و هو ما سيكون له أثار اقتصادية وخيمة على الميزان التجاري و الاقتصادي المغربي، و تتمثل هذه الانعكاسات في:

-تفاقم الأزمة الصحية على المستوى الوطني و انعكاس التدابير الصحية الوقائية على استئناف مختلف الأنشطة بعد فترة الحجر الصحي.

-ارتفاع عجز الميزانية و مستوى المديونية مع انكماش غير مسبوق للاقتصاد الوطني ب -5.8 بالمائة سنة 2020. (المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة، ميزانية المواطن بمشروع قانون المالية 2021-دليل المواطن للاطلاع على مشروع قانون المالية و مقتضياته، مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، 09). في ميدان التشغيل: بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية -الحجر الصحي- فقدت غالبية العظمى من الفئة النشيطة عملها، حيث وصلت نسبة المتوقفين عن العمل ب 51.2 بالمائة لترتفع في القطاع غير المهيكل. توجد نسبة 48.8 بالمائة من العمال لم يتوقفوا بسبب عملهم في القطاعات الحيوية كالصحة و التجارة و الإدارات. (كريم، 2020، صفحة 157)

حسب المندوبية السامية للتخطيط عرضا لتطور الاقتصاد المغربي خلال الفصل الأول من 2020 ففي مجال النمو من المنتظر ان يتباطأ النمو ليستقر عند 0.5 بالمائة مقابل 1.6 بالمائة في القطاع الثانوي. -يشهد الطلب الخارجي الموجه للمغرب انخفاضا يقدر ب 3.5 بالمائة و يقدر أن الاقتصاد المغربي سجل نمو 1.1 بالمائة في الفصل الأول عام 2020 و من المتوقع ان يتقلص ب-1.8 بالمائة .

-في ميدان الصادرات و الواردات ستعرف الصادرات الوطنية انخفاض يقدر ب 22.8 بالمائة خلاف الفصل الأول بينما تتراجع الواردات إلى 4.8 بالمائة.

-في ميدان البنوك و الحسابات الخارجية: يشير بنك المغرب في ختام مجلسه الذي عقده في 2020/03/17 الى نمو الناتج الداخلي الخام ب2.3 عام 2020 لكن نلاحظ أن التوقع لم يأخذ بعين الاعتبار انتشار كورونا و بالتالي تراجع الى 1.5 بالمائة خلال عام 2020. أما الحسابات الخارجية يشير منحنى الحساب الجاري الى تفاقم في العجز الجاري الذي سيناهز 7.8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام عام 2020 ليعود الى 4.3 بالمائة في 2021. و سيكون لهذا التطور انعكاسات بالنسبة لقيمة الدرهم الذي انخفض تزامنا مع ارتفاع قيمة العملات المشككة للسلة المرجعية، و هو ما يؤدي الى تدهور رصيد الميزانية و الذي بدوره يفاقم وضعية العجز المزدوج لعام 2020. (ياسر، افريل 2020، صفحة 10).

-في مجال المقاولاتية تم غلق أكثر من 63000 مقالة أبوابها بشكل نهائي و توقفت أكثر 135000 مقالة بشكل مؤقت، حيث أرغمت الجائحة حوالي 98 بالمائة من المقاولات الصغرى و المتوسطة و الصغيرة جدا على وقف أنشطتها، منها 72 بالمائة من المقاولات الصغيرة جدا و 26 بالمائة من المقاولات الغير و المتوسطة ما أدى الى تراجع الاستثمارات و الصادرات و أرقام المعاملات و القيمة المضافة بشكل كبير و مباشر على وضعية الأسر و الحالة النفسية. (كناش،، 2021، صفحة 108)

-في القطاع السياحي: انخفض عدد المسافرين بما يعادل حوالي 11 مليون مسافر، قدرت الخسائر بحوالي 1.7 مليار دولار، و وضعت أكثر من 499.000 وظيفة في خطر، و أضرار على الاقتصاد المغربي وصلت الى 4.9 مليار دولار. (دعم شركات الطيران في الشرق الأوسط و إفريقيا ضروري في ظل تفاقم تداعيات كورونا، عمان،،، 2020)

كما أثرت جائحة كورونا على القطاع الفلاحي حيث اتسم الموسم الفلاحي 2019-2020، بنقص التساقطات المطرية مما أدى إلى إنتاج نهائي من الحبوب يقدر ب 32 مليون قنطار، و في ظل هذه الظروف يتوقع انخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي للسنة الثانية على التوالي بنسبة 4.5 بالمائة في 2020 بعد تراجع يقدر ب5.8 بالمائة خلال عام 2019. أما الأنشطة غير الفلاحية فهناك انخفاض حاد للطلب في أسواق التصدير الرئيسية، حيث يتوقع تسجيل الأنشطة غير الفلاحية انكماشاً بنسبة 6.4 بالمائة بعد زيادة تقدر ب3.8 بالمائة برسم سنة 2019، خاصة في القطاع الصناعي، البناء و الأشغال العمومية و الساحة و هو القطاع الأكثر تضرراً في الجائحة. (المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة، ميزانية المواطن بمشروع قانون المالية 2021-دليل المواطن للاطلاع على مشروع قانون المالية و مقتضياته، مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، 09). أما الآثار الاجتماعية فلا يختلف الأمر بالنسبة للمغرب بحيث أكدت التقارير الرسمية أن الأزمة تهدد بدفع مليون و 58 ألف مغربي نحو الفقر، (زريق، 2021، صفحة 1279) و من ابرز الانعكاسات الاجتماعية هي :

-تفكك الروابط الاجتماعية بسبب الحجر الصحي الذي أدى إلى عزلة الفرد من خلال إلغاء المناسبات الاجتماعية كالأعياد و حفلات الزواج..... كما أدى ظهور أمراض نفسية كالتوتر و القلق، الوسواس القهري، الاكتئاب و هي أمراض لها عواقب وخيمة على الصحة العامة. و ظهور مشاكل أسرية بسبب الحجر المنزلي فالرجال غير متعودين على المكوث في المنزل أصبحوا أكثر عنفا و بروز صراعات أسرية خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة (لديها غرفة او غرفتين..). إضافة إلى انعكاسات اجتماعية أخرى كارتفاع البطالة و اتساع الهوة بين الطبقات المجتمع و تغير العلاقات الاجتماعية مع تدني المستوى المعيشي، التعليمي و ارتفاع نسبة الهشاشة و العزلة خاصة في العالم القروي، ارتفاع حدة المديونية لدى الأسر. (كريم، 2020، الصفحات 160-163)

3. دور الحكومات المغاربية في مواجهة أزمة كورونا –دراسة لفعالية السياسات و الإجراءات المتخذة-

تمهيد: نتناول في هذا المحور أهم الآليات و السياسات و التدابير الاحترازية التي اتخذها الدول المغاربية الجزائر و المغرب من اجل التخفيف من حدة تأثير فيروس كورونا. يختلف مقدار ما يتم تقديمه من سياسات و إجراءات بحسب الظروف الاقتصادية لكل دولة و مدى قدرتها المالية التي يمكن ان تتدخل بها و بحسب الظروف الاقتصادية لكل دولة و مدى قدراتها المالية التي يمكن ان تتدخل بها و بحسب ما ترتئيه السلطات في كل بلد من حجم الخسائر و ما يمكن تقديمه من مساعدات باليات مختلفة. (عمراني، 2021، صفحة 73) و عليه السؤال المطروح ما هي الإجراءات والآليات التي اتخذتها كل من الجزائر و المغرب لمواجهة كورونا –كوفيد 19.

1.3 الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر:

اتخذت سلسلة من الإجراءات للحد من تبعات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، و من أهم الإجراءات و التدابير المتخذة نجد:

- 1-إجلاء المواطنين العالقين و تطبيق الحجر الصحي و ذلك يوم 23 مارس 2020 و بتاريخ 16 جوان 2020 تم إلغاء الحجر المنزلي في 19 ولاية و تكييف مواقيت الحجر حسب الحالات التي تظهر في كل ولاية.
- 2-تأجيل عطل مستخدمي الصحة العمومية و الحد من التجمعات كالدراسة و الصلاة.
- 3-تقديم تسهيلات جمركية و ضريبية من خلال تأجيل تقديم الإقرارات و دفع الرسوم و الضرائب، كإجراء استثنائي لا يترتب عن أي عقوبة تأخير.
- 4-تسريح نصف العمال من خلال وضع 50 بالمائة من موظفي المؤسسات العامة في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر.
- 5-تعليق جميع الرحلات الجوية الدولية و الداخلية.

6-تقييد ممارسة الأنشطة التجارية و نشاطات أخرى (كالنقل الجماعي، المحلات و المطاعم، فضاءات الترفيه و السينما و المسارح...) و تعليق الأنشطة التجارية بالتجزئة باستثناء محلات بيع المواد الغذائية و الخضر و الفواكه، اللحوم و المواد الصيدلانية و شبه الصيدلانية. (بللعم، 2020، الصفحات 150-152) و بناء على الإجراءات السابقة الذكر يمكن القول أن دور السياسة الاقتصادية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي و تخفيف آثار كورونا في الجزائر يعتبر تحديا كبيرا للحكومة من خلال ان الوضع الاقتصادي في الجزائر أصبح تحت وطأة أزميتين:

-أزمة تراجع مداخيل المحروقات في ظل اقتصاد ريعي.-تداعيات كورونا في ظل اقتصاد هش و مهالك. وهو ما جعل الحكومة تتبنى آليات مالية و أخرى نقدية تتيح عودة التوازن للاقتصاد الكلي من خلال:
*الحد من الإسراف في استخدام الموارد. *عقلنة نفقات التسيير و التجهيز (من 7823.39 مليار دج الى 7372.7 مليار دج من اجل ترشيد النفقات) مع القضاء على مصادر التبذير و الإسراف و النفقات غير اللازمة.

*تعزيز احتياطي الصرف من خلال إضفاء حركية على التنمية و ترقية الاقتصاد مع الإبقاء على التزامات الدولة في مجال تمويل التنمية، أيضا سعت إلى تعزيز القدرة الشرائية للمواطن و ضمان تمويل السوق الوطنية بالمنتجات الأساسية.

*تفعيل إجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتحسين مناخ الأعمال و إعادة بعث الاستثمار ذو القيمة المضافة العالية.

*تحسين المردود الجبائي للدولة بالتركيز على إنشاء الشركات الناشئة و تطويرها بمنحها جملة من الامتيازات الجبائية و تنوع أداوت التمويل. (بولعراس، 2020، الصفحات 170-172)
من الناحية المالية تم تخصيص أكثر من 65.5 مليار دج لمواجهة كورونا موزعة كمايلي:

-12.85 مليار دج مخصصة لاقتناء وسائل الحماية منها 12.64 مليار دج مخصصة لوزارة الصحة.
-24.39 مليار دج علاوات استثنائية لموظفي الدولة منها 16.5 مليار دج لقطاع الصحة، 7.75 مليار دج لوزارة الداخلية و المالية و الدفاع.

-24.7 مليار دج مخصصة لصالح الأسر المتضررة في إطار عمليات التضامن (رمضان 2020) بأكثر من 22 مليار دج.

-271 مليون دج مخصص للتعاون الدولي منها 258 مليون دج مساهمة لصندوق التدخل كوفيد 19 لإفريقيا.

-منح مساعدات مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة 30000 دج في الشهر لمدة 3 أشهر كتعويض عن الخسائر، و منح منحة مالية 10 آلاف دج (80 دولار). (بوربة، 2021، الصفحات 210-211) كما تقرر ضمن الاجتماع الوزاري الذي انعقد في 10 ماي 2020 مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتعزيز القدرة الشرائية منها:

-تمديد العمل بالتخفيض المقدر بـ 50 بالمائة من فائدة المداخيل المحققة في مناطق الجنوب الى 2025.
-إعفاء الأجور التي تقل او تساوي 30 ألف دج من ضريبة الدخل (جوان 2020)، و رفع سقف الأجر الوطني الأدنى المضمون 20 ألف دج (بولعراس، 2020، الصفحات 172-173). أما في المجال الاجتماعي و هو ما يسمى بالنظام الحماية الاجتماعية و هي مساعدة السكان مع ايلاء الأولوية لأشخاص الأكثر هشاشة كالفقراء، كبار السن، الأسر التي تعيل أشخاص ذوي إعاقة... من خلال تقديم مساعدة لأصحاب المهن و الحرف الصغيرة و العمال غير الرسميين و العاملين اليوميين، و الموقوفين عن العمل. و عليه ما يمكن ملاحظته أن الحكومة الجزائرية قد اتخذت عدة إجراءات لمعالجة تأثير كورونا في الاقتصاد و هي ثلاثة أصناف:

-تدابير لتحفيز الاقتصاد و التوظيف. -تدابير لدعم الشركات و الوظائف و الدخل. -تدابير لحماية العمال في مكان عملهم (العمال في القطاع الرسمي). (منه، جوان 2020، صفحة 12)

2.3 التدابير الوقائية المتخذة من طرف المملكة المغربية:

فور وصول الفيروس الى المغرب، رصدت الحكومة المغربية خطة اقتصادية لمجابهة و الحيلولة دون انتشاره، من خلال إصدار الملك محمد السادس لعدد من التدابير و الإجراءات التي تم الموافقة عليها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021. (مسعود، 2020)

-إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية: و هذا لضمان التتبع الدقيق للوضع الاقتصادي و مواكبة القطاعات المتضررة، و استشراف التداعيات الاجتماعية المباشرة و غير المباشرة للازمة الصحية.
-استحداث الصندوق الخاص لتدابير جائحة فيروس كورونا الذي بلغت موارده بـ 33 مليار درهم مقسمة كالتالي:

*10 مليار درهم من الميزانية العامة.*21.5 مليار درهم كمساهمة من طرف الفاعلون من المؤسسات والقطاع الخاص و المواطنون.*1.5 مليار درهم من ميزانيات الجهات.

-تعبئة التمويلات الخارجية من خلال خط الوقاية و السيولة مع صندوق النقد الدولي بـ 3 مليار دولار قرض سياسات التنمية من طرف البنك الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية بـ 275 مليون دولار.
تعبئة تمويلات لدى الشركاء الثنائين و متعددي الأطراف بـ 35 مليار درهم.

-دعم المقاولات: عن طريق القروض المضمونة من طرف الدولة بنسب تتراوح ما بين 80 بالمائة و 95 بالمائة (من خلال ضمان الأكسجين و ضمان إقلاع المقاولات الصغيرة جدا و تسريع أداء المستحقات)
-تخفيف تكاليف المقاولات من خلال تعليق أداء مساهماتها في الصندوق الوطني للضامن الاجتماعي لمدة 18 شهرا.

تأجيل سداد القروض البنكية (قروض الإيجار) إلى غاية جوان 2020 و الإدلاء بالتصريحات الضريبية. فيما يخص دعم الأسر تم صرف حوالي 6.1 مليار درهم كمنح تعويض شهري جزافي قدره 2000 درهم من مارس إلى جوان 2020 لصالح الإجراء و المتدربين بعقود الإدماج. كما تم صرف حوالي 15.26 مليار درهم

لفائدة عملية تضامن لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل حيث تم صرف هذه المساعدة على ثلاث دفعات: (المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة، ميزانية المواطن بمشروع قانون المالية 2021-دليل المواطن للاطلاع على مشروع قانون المالية و مقتضياته، مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، 09).

*800 درهم (80 يورو) للأسر المتكونة من فرد إلى فردين.

*1000 درهم (100 يورو) للأسر المتكونة من 3 إلى 4 أفراد.

*1200 درهم (120 يورو) للأسر المتكونة من 5 أفراد أو أكثر. (كريم، 2020، صفحة 158)

في قطاع الصحة تم تخصيص 3.14 مليار درهم لاقتناء المعدات و المستلزمات الطبية الضرورية و كذلك من التدابير الاستعجالية التي تم وضعها من طرف الحكومة المغربية من اجل الإنعاش الاقتصادي و الشغل و هي التزامات الدولة بتعبئة 120 مليار درهم منها

-تعزيز آلية ضمان تمويل المقاولات او المؤسسات الناشئة من خلال ضمان الإقلاع لأكثر من 5270 مقالة بمبلغ 23.64 مليار درهم كما أن هذا الإقلاع يكون في المقاولات الصغيرة جدا ب 18.208 مقالة ب 3.56 مليار درهم.

-إنشاء صندوق الاستثمار الاستراتيجي مهمته دعم الأنشطة الإنتاجية و مواكبة و تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في القطاعين العام و الخاص.

-منح لأكثر من 9548 مقالة لمبلغ من المال قدره 1.6 مليار درهم خاصة في القرى.

-تحسين مناخ الأعمال من خلال تسريع ورش و تنشيط المساطر و رقمتها ...

-تأهيل المنظومة التكوين و تنمية الرأس مال البشري بغرض تحسين ملائمة التكوين و التشغيل.

أما التنظيمات الاتحاد العام لمقاولات المغرب: فيجب الحفاظ على 80 بالمائة من مناصب الشغل المصروح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. و تخصيص 50 بالمائة من القروض المعبأة في إطار ضمان إقلاع المقاولات الصغيرة جدا و ذلك لتخفيض القروض بين الشركات.

أما التزامات المجموعة المهنية لبنوك المغرب و ذلك بالتوزيع السلس لآليات المالية المدعومة من طرف الدولة و المساهمة في إعادة إطلاق برنامج انطلاقة.

أما في القطاع السياحي للفترة 2020-2022 تم التوصل الى: الحفاظ على النسيج الاقتصادي و مناصب الشغل من خلال منح تعويض جزافي شهري صافي ب 2000 درهم خلال جويلية الى ديسمبر 2020

تسريع مرحلة استئناف النشاط السياحي و إرساء أسس التمويل المستدام للقطاع، إضافة إلى تأجيل دفع المساهمات الاجتماعية المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 18 شهرا. (المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة، ميزانية المواطن بمشروع قانون المالية 2021-دليل المواطن للاطلاع على مشروع قانون المالية و مقتضياته، مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، 09).

4.الخاتمة:

عاجت هذه الدراسة التداعيات و الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة كورونا كوفيد 19 على اقتصاديات الدول و المغاربية –الجزائر و المغرب-. و كان الهدف من الدراسة هو الوقوف على ابرز الآثار السلبية التي خلفتها الجائحة و أهم الإجراءات و التدابير المتخذة من طرف حكومتي الجزائر و المغرب لمواجهة هذا الفيروس.
و عليه نستنتج أن:

- 1- فيروس كورونا المستجد –كوفيد19- مثل أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و حتى الأمنية و على معظم دول العالم سواء الدول المتقدمة او المتخلفة التي لم تسلم من هذا الوباء الذي انتقل بصورة رهيبة من الصين وصولا إلى الدول المغاربية.
- 2-إن انتشار فيروس كورونا في دول المغرب العربي اثر على اقتصادات هذه الدول خاصة الجزائر و المغرب لأنها تعتبر اقتصاداتها هشة و ريعية ، فانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية و ارتفاع بعض أسعار السلع الضرورية التي تأتي من الصين، كان تأثيره واضح في تراجع و انخفاض المداخيل من العملة الصعبة و نقص السلع الضرورية و تدهور الوضعية الصحية و المعيشية للسكان، بحيث ارتفعت نسبة الفقر بسبب ما يعرف بالبطالة الإجبارية لبعض العمال-خاصة غير المهيكليين و اليوميين-.
- 3-إن إجراءات الغلق و الحجر الصحي أثرت كثيرا على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان في الجزائر و المغرب فقد أدى ذلك إلى تراجع القدرة الشرائية للفئات الهشة و ارتفاع حجم معاناتهم اليومية لكسب قوت يومها و هو انعكس على الحالة النفسية لهم.
- 4-أن التراجع في المؤشرات الاقتصادية في الجزائر و المغرب بسبب الانتشار الكبير للجائحة أدى إلى تبني مجموعة من الإجراءات و التدابير الاستثنائية لمحاصرة الوباء صحيا و التخفيف من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية، حيث مست هذه الإجراءات كل المجالات الاقتصادية كالمجال المالي و النقدي و القطاع النقل و السياحة من خلال منح مساعدات مالية و تقديم الدعم لهم، لكن هذا لا يكفي حسب وجهة نظر الباحث و إنما يجب على الدول المغاربية إعادة ترتيب أولوياتها في مرحلة ما بعد كورونا من خلال الاهتمام بالمجال التعليمي و الصحي مع قدرتها على تكيف اقتصادها مع المستجدات الطارئة التي قد تحدث في العالم من أمراض و أوبئة أو حروب.....

5.قائمة المراجع:

- 1-أخبار الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية يمكن وصف كوفيد 19 بأنه جائحة، (2020)، تاريخ الاسترداد (2022/03 /25) ، من <https://news.un.org/ar/story/>
- 2-ارزقي رباح، (2020/10/03)، "التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا على بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا"، تاريخ الاسترداد (2022/03/26)، من مدونات البنك الدولي: worldbank.org

- 3- الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لجائحة كوفيد19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي-الآفاق والتحديات-"، (ماي 2020)، تركيا، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية: دائرة النشر سيسرك.
- 4- الأخبار المغربية، "الرئيس تبون يدعو الجزائريين الى الانضباط لاحتواء فيروس كورونا". (31 04, 2020). تاريخ الاسترداد (2022/03/26)، على الرابط: France24.com
- 5- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة، ميزانية المواطن بمشروع قانون المالية 2021- دليل المواطن للاطلاع على مشروع قانون المالية و مقتضياته، مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، 09. (بلا تاريخ).
- 6- بوسستينز كوين، (2020)، دليل عملي للسياسيين للتعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، خطة التعامل مع الأزمة، المعهد الديمقراطي الوطني.
- 7- ثامر عمراني، نعاس قادري، احمد عمراني، (نوفمبر 2021)، "فعالية التدابير المتخذة ازمة فيروس كورونا المستجد الدول المغاربية أنموذجا"، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 05، صفحة 73.
- 8- حمزة كحال، (2020/08/02)، "أزمة سيولة تعصف بالجزائر...تدافع على صرف الأموال"، تاريخ الاسترداد (2022/03/27)، من العربي الجديد: www.alaraby.co.uk
- 9- خالد منه، (جوان 2020)، "التداعيات الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) في الجزائر". قطر: المركز العربي للأبحاث و السياسات.
- 10- خسائر اهم القطاعات الاقتصادية المتضررة من وباء كورونا، (18 /07/ 2020)، تاريخ الاسترداد (2022/03/26)، من الاذاعة الجزائرية: radioalgerie.dz
- 11- دعم شركات الطيران في الشرق الأوسط و إفريقيا ضروري في ظل تفاقم تداعيات كورونا، عمان،، . (30 04, 2020). تم الاسترداد من www.IATA.com
- 12- زهرة سيدامر، أسماء بللعم، (2020)، "قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر-الآثار و الإجراءات-". مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، الصفحات 143-144.
- 13- زهير النامي، الهام كريم، (جوان 2020)، "وباء كورونا و انعكاساته الاقتصادية و الاجتماعية بالمغرب- دراسة ميدانية-"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، صفحة 157.
- 14- صلاح الدين بولعراس، (سبتمبر 2020)، "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية و المواكبة البعيدة"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، صفحة 169.

- 15-عبد الحق باسر و آخرون. (افريل 2020). "إستراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد 19"، . الأوراق السياسية، مركز السياسات من اجل الجنوب الجديد.
- 16-عبد القادر بن مسعود، (2020/03/24)، "هل تصمد دول المغرب العربي اقتصاديا أمام جائحة كورونا"، تاريخ الاسترداد (2022/03/28)، من sasapost.com
- 17-عمر هارون، (2021)، التداعيات المتوقعة لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية الجزائر نموذجا، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، صفحة 1118.
- 18-كاتية بورية، (جانفي 2021)، "الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة كورونا: الإجراءات المتخذة و التدابير المقترحة حالة الجزائر"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12، العدد 01 خاص، الجزء 01، الصفحات 205-206.
- 19-كمال طرفاية، (نوفمبر 2021)، عثمان توات، "تداعيات كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 03، عدد خاص، صفحة 72.
- 20-مارخام ميري جينيفر، (2020)، فيروس كورونا و كوفيد 19: ما الذي تحتاج إلى معرفته إذا كنت مصابا بالسرطان، تاريخ الاسترداد (2022/03/25)، من cancer.net
- 21-مرض فيروس كورونا المستجد 2019 كوفيد19. (بلا تاريخ)، تاريخ الاسترداد (2022/03/25)، من <https://www.mayoclinic.org>
- 22-مروة كرامة، فاطمة رحال و أنفال حدة خبيزة، (جوان 2020)، "تأثير الأزمات الصحية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا"، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، الصفحات 317-318.
- 23-نجاة ساسي، (جويلية 2020)، "تأثير جائحة كورونا على قوانين الهجرة و الأجانب"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، عدد خاص حول القانون و جائحة كوفيد19، صفحة 155.
- 24-نفسية زريق، (جانفي 2021)، "تأثير الأوبئة على الأمن الإنساني في دول المغرب العربي-فيروس كورونا المستجد أنموذجا"، (جانفي 2021)، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة السادسة، المجلد 06، العدد 01، الصفحات 1273-1274.
- 25-يوسف عايشي، اسام كناش، (2021)، "الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية لجائحة كورونا بالمغرب: مساهمة في تصور النموذج التنموي الجديد"، مجلة مدارات سياسية، المجلد 05، العدد 01، صفحة 108.